

التصدي

للملاذات الضريبية

المليارات التي تجتذبها الملاذات الضريبية تلحق الضرر بالبلدان المُرسلة والمستقبلية على حد سواء

نيكولاس شكسون

آخر، في الخارج عبر الحدود. ويرجع تفضيلي لمثل هذا التعريف الواسع إلى أن هذه الملاذات لها تأثير يتجاوز الضريبة: فهي توفر طريقا للهروب من القواعد التنظيمية المالية والإفصاح والمسؤولية الجنائية، وغيرها. ونظرا لأن المؤسسات المالية الكبيرة وغيرها من الشركات متعددة الجنسيات هي الشركات الرئيسية المستخدمة للملاذات الضريبية، فإن النظام بذلك يرحب الكفة لغير مصلحة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يعزز الاحتكار.

وعلى الرغم من عدم إمكانية قياس الأضرار السياسية كليا، يجب إضافتها إلى لائحة الاتهام: ففي المقام الأول، توفر الملاذات الضريبية أماكن للاختباء للأنشطة غير المشروعة للتحب التي تستخدمها، على حساب الأغلبية الأقل قوة. وتدافع الملاذات الضريبية عن نفسها بكونها قنوات تتسم «بالحياد الضريبي» تساعد التمويل والاستثمار الدوليين على التدفق بسلاسة. ولكن في حين أن المنافع التي تعود على الجهات الفاعلة الخاصة المعنية واضحة، فقد لا يكون الأمر ذاته صحيحا بالنسبة للعالم ككل؛ فمن المقبول الآن بشكل واسع أنه بالإضافة إلى الخسائر الضريبية، فإن السماح بتدفق رؤوس الأموال بحرية عبر الحدود ينطوي على مخاطر، بما في ذلك خطر عدم الاستقرار المالي في اقتصادات الأسواق الصاعدة.

وكقاعدة عامة، كلما كان الفرد أكثر ثراء والشركة متعددة الجنسيات أكبر—بعضها يضم مئات من الشركات التابعة في الخارج—كانا أكثر اندماجا في النظام الخارجي وأكثر دافعا عنه بقوة. والحكومات القوية لها أيضا مصلحة؛ فمعظم الملاذات الكبرى يقع في الاقتصادات المتقدمة أو في أقاليمها. وبحسب مؤشر الملاذ الضريبي للشركات التابع لشبكة العدالة الضريبية تحتل جزر فيرجن البريطانية وبرمودا وجزر كايمان المراكز الثلاثة الأولى— وكلها أقاليم بريطانية فيما وراء البحار. ومؤشر السرية المالية التابع للمنظمة يصنف سويسرا والولايات المتحدة وجزر كايمان باعتبارها أكبر ثلاثة بلدان من حيث الثروة الخاصة.

ولأجل معرفة سبب تصدر البلدان الغنية القوائم، تأمل عدد النجيريين الأغنياء الذين قد يخبثون الأصول السرية في جنيف أو لندن—ثم فكر في عدد السويسريين أو البريطانيين الأغنياء الذين سيخبثون الأصول في لاغوس. فرأس المال الخارجي يميل إلى النزوح من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية.

وقوع الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، كانت الملاذات الضريبية يُنظر إليها عموما باعتبارها عروضاً جانبية غريبة للاقتصاد العالمي أو جزر الكاريبي أو القلاع المالية في جبال الألب التي يرتادها المشاهير وأفراد العصابات والأرستقراطيون الأثرياء. ومنذ ذلك الحين، استيقظ العالم على حقيقتين تبعتان على القلق: أولاً، أن هذه الظاهرة أكبر بكثير وأكثر أهمية للاقتصاد العالمي مما كان يتصور أي شخص تقريبا؛ وثانياً، أن أكبر الملاذات ليست في المكان الذي كنا نظنه.

والملاذات الضريبية مجتمعة تكلف الحكومات ما بين ٥٠٠ مليار دولار و٦٠٠ مليار دولار سنويا على هيئة إيرادات ضائعة من ضرائب الشركات، وفقا لتقديرات (Crivelli, de Mooij, and Keen 2015; Cobham and Janský) من خلال وسائل قانونية ووسائل ليست قانونية بدرجة كبيرة. ويمثل نصيب الاقتصادات ذات الدخل المنخفض من تلك الإيرادات الضائعة حوالي ٢٠٠ مليار دولار—وهي نسبة من إجمالي الناتج المحلي أكبر من الاقتصادات المتقدمة وأكثر من القيمة البالغة ١٥٠ مليار دولار أو نحو ذلك التي تتلقاها كل عام في صورة مساعدة إنمائية أجنبية. وقد احتفظت شركات «فورتشن ٥٠٠» الأمريكية وحدها بحوالي ٢,٦ تريليون دولار في الخارج في عام ٢٠١٧ وإن كان جزء صغير منها أُعيد إلى الوطن عقب الإصلاحات الضريبية الأمريكية في عام ٢٠١٨.

والشركات ليست المستفيد الوحيد. فقد قام الأفراد بإخفاء ٨,٧ تريليون دولار في ملاذات ضريبية، وفقا لتقديرات (Gabriel Zucman 2017)، الاقتصادي في جامعة كاليفورنيا في بيركلي. وتشير التقديرات الأكثر شمولا للاقتصاد والمحامى جيمس هنري (٢٠١٦) إلى مجموع مذهب يصل إلى ٣٦ تريليون دولار. ووفقا لتقديرات كل منهما، بافتراض معدلات عائد مختلفة بشكل كبير، تبلغ خسائر ضريبة الدخل الفردي العالمية نحو ٢٠٠ مليار دولار سنويا، والتي يجب إضافتها إلى المجموع المتعلق بالشركات.

وتفاوتت هذه التقديرات غير المؤكدة بشكل كبير بسبب السرية المالية والبيانات الرسمية غير المكتملة؛ وبسبب عدم وجود تعريف مقبول بشكل عام للملاذ الضريبي. ويتلخص تعريفي في كلمتين: «الهروب» و«في مكان آخر». لأجل الهروب من قواعد لا تحبها، تأخذ أموالك إلى مكان

حتى

حتى عقد مضى أو نحو ذلك، كان هناك القليل من المكابح السياسية للتوسع في الملاذات الضريبية

الأرباح جغرافيا وفقا لمعادلة تعكس النشاط الاقتصادي الحقيقي، والتي يمكن أن تكون مزيجا من المبيعات والتوظيف والأصول الملموسة. من الناحية النظرية، فإن هذه الطريقة تقطع الطريق على الملاذات الضريبية: إذا كان لشركة ما مكتب بشخص واحد في برمودا، فإن الصيغة تخصص جزءا صغيرا من أرباحها العالمية لذلك المكان، وبالتالي لا يهم ما إذا كانت برمودا تفرض ضرائب على نصيبها بمعدل صفر. وفي الممارسة العملية، يعاني هذا النظام أيضا من صعوبات فنية، واختيار الصيغة يتسم بطابع سياسي بالغ—لكنه أكثر بساطة وعدلا وأكثر منطقية من النظام الحالي.

وفي الواقع، استخدم العديد من الولايات الأمريكية والمقاطعات الكندية والكانتونات السويسرية لبعض الوقت إصدارات محدودة من النظام للضرائب دون الوطنية، وإن لم يُستخدم بعد دوليا. وهناك خطوة جارية بالفعل لمطالبة الشركات متعددة الجنسيات بتفكيك، وحتى نشر، المعلومات المالية والمحاسبية على أساس كل بلد على حدة، الأمر الذي يمكن أن يوفر بيانات مهمة لصيغة تخصيص دولية. وهناك العديد من الخطوات التدريجية الأخرى الممكنة نحو البديل، وبالتالي فإن التغيير يمكن أن يكون تدريجيا وليس ثوريا.

وحتى عقد مضى أو نحو ذلك، كان هناك القليل من المكابح السياسية للتوسع في الملاذات الضريبية. غير أنه بعد أزمة عام ٢٠٠٨، تعرضت الحكومات لضغوط لسد العجوزات الكبيرة في الموازنة وتهدئة الناخبين الغاضبين من عمليات إنقاذ البنوك الممولة من دافعي الضرائب، مما أدى إلى زيادة عدم المساواة وقدرة الشركات متعددة الجنسيات والأثرياء على التهرب من الضرائب. وكشفت وثائق بنما وتسريبات لكسمبرغ عن استخدام الملاذات الضريبية لأغراض ضارة في كثير من الأحيان وعززت الضغط للقيام بشيء ما. لذا أطلقت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي مجموعة البلدان الغنية التي تشكل الجهة الرئيسية لوضع المعايير للمسائل الضريبية الدولية، مشروعين كبيرين.

أحد المشروعين هو معيار الإبلاغ المشترك، وهو نظام لتبادل المعلومات المالية تلقائيا عبر الحدود لمساعدة السلطات الضريبية على تتبع الحيازات الخارجية لدافعي الضرائب لديها. لكن هذا المعيار ينطوي على العديد من الثغرات؛ فعلى سبيل المثال، يسمح للأشخاص الذين يحملون جواز السفر الصحيح بالمطالبة بالإقامة في ملاذ ضريبي بدلا من البلد الذي يعيشون فيه. وتمثل الولايات المتحدة ثغرة جغرافية أكبر حتى من ذلك: فيموجب قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية، تقوم بجمع

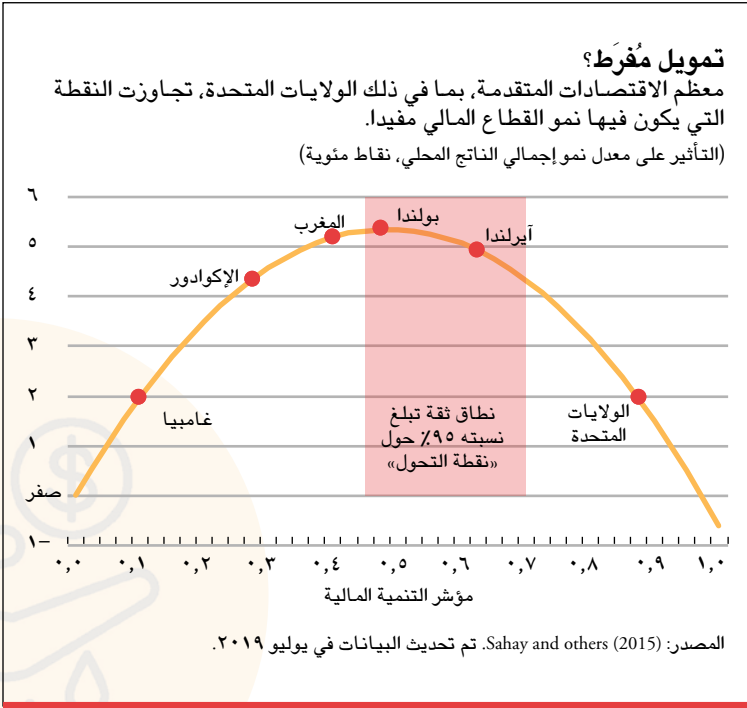
والنظام الخارجي أخذ في النمو. فعندما يقوم بلد ما بوضع ثغرة ضريبية جديدة أو تسهيل للسرية يستقطب بنجاح الأموال المتنقلة، تحذو البلدان الأخرى حذوه أو تجاوزه في سباق نحو القاع. وقد ساهم ذلك في انخفاض كبير في متوسط معدلات ضريبة الشركات، التي انخفضت بمقدار النصف، من ٤٩٪ في عام ١٩٨٥ إلى ٢٤٪ اليوم. وبالنسبة للشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة، ارتفعت أرباح الشركات المُوَلَّة إلى الملاذات الضريبية من نحو ٥٪-١٠٪ من إجمالي الأرباح في التسعينات إلى حوالي ٢٥٪-٣٠٪ اليوم (Cobham and Jansky 2017).

وقد وُضعت مبادئ نظام الضرائب على الشركات الدولية في ظل عصبة الأمم قبل قرن تقريبا. وهي تعامل الشركات متعددة الجنسيات على أنها «كيانات منفصلة» مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا ضعيفا. وهذا محض خيال: فالشركات متعددة الجنسيات في الواقع تستمد قوة كبيرة من طبيعتها الوحودية وحصد قوة السوق واقتصاديات الحجم الكبير. فإذا كان الكل يساوي أكثر من مجموع أجزائه (المتنوعة جغرافيا)، فأى البلدان تفرض ضريبة على هذه القيمة الإضافية؟ نادرا ما تكون البلدان منخفضة الدخل، لأن النظام يميل إلى إعطاء الأفضلية للمكان الذي يوجد فيه مقر الشركات متعددة الجنسيات، والذي عادة ما يكون البلدان الغنية.

وعلاوة على ذلك، فإن الشركات متعددة الجنسيات يمكنها استغلال ما يسمى بأسعار تحويل المعاملات بين هذه الشركات التابعة لتحويل الأرباح من البلدان ذات الضرائب المرتفعة إلى البلدان ذات الضرائب المنخفضة. على سبيل المثال، قد تمتلك شركة ما براءة اختراع في ملاذ منخفض الضرائب وتفرض مستوى باهظا من إتاوات العلامات التجارية على الشركات التابعة في البلدان مرتفعة الضريبة، وبالتالي زيادة الأرباح إلى الحد الأقصى في البلد منخفض الضرائب. ومن الناحية النظرية، فإن القصد من أسعار التحويل هو أن تعكس أسعار السوق التي من شأنها أن تسود في المعاملات التي تجرى على أساس تجاري بين طرفين غير مرتبطين. ولكن هذه الأسعار في كثير من الأحيان لا يمكن تحديدها بسهولة: حاول تقييم أداة فريدة لمحرك نفث لا يتم بيعه في السوق المفتوحة أو براءة اختراع لأحد العقاقير. في الممارسة العملية، غالبا ما تكون القيمة هي ما يقوله محاسبو الشركة.

ويتمثل البديل الرئيسي «للكيان المنفصل التي يتعامل على أساس تجاري» في ما يسمى أحيانا «فرض الضريبة على الدخل الكلي كوحدة واحدة مع التقسيم حسب صيغ محددة» (unitary tax with formulary apportionment). وهذا النظام يعْتَبَر الشركة متعددة الجنسيات كيانا واحدا ويوزع

الجوانب المستترة



الأدنى من الضرائب. وقال البروفيسور روفين آفي-يوناه، من كلية الحقوق بجامعة ميشيغان، إن الخطة كانت «جذرية على نحو استثنائي» وكان «يتعذر تقريبا تصورهما» حتى قبل خمس سنوات.

ونحن الآن في بداية فترة التغيير الأكثر أهمية في نظام الضرائب على الشركات الدولية خلال قرن. وسوف يتوقف التقدم على صراعات القوى: بين البلدان، الغنية منها والفقيرة، وداخل البلدان، بين دافعي الضرائب العاديين وهؤلاء المستفيدين من النظام الراهن. لكن التغيير الجذري ممكن. فشبكة العدالة الضريبية، التي عملت معها، ترى أن مطالبها الأساسية الأربعة، التي رُفضت في البداية على أنها أهداف طوباوية، بدأت تكتسب زخما عالميا: التبادل التلقائي للمعلومات المالية عبر الحدود، والسجلات العامة لملكية الانتفاع للأصول المالية، وإعداد التقارير على أساس كل بلد على حدة، والآن فرض الضريبة على الدخل الكلي كوحدة واحدة مع أسلوب التقسيم حسب صيغ محددة. لكن ضريبة الشركات ما هي إلا مجرد بداية. ولفهم القضايا الأوسع نطاقا، يجب أن نأخذ في الاعتبار القوى التي تجعل النظام الخارجي يستجيب. ومثال سويسرا معبر في هذا الصدد. ففي العقود الماضية، اصطدم السياسيون في ألمانيا والولايات المتحدة وأماكن أخرى مع سويسرا بشأن السرية المصرفية، دون نجاح يُذكر. ولكن في عام ٢٠٠٨، بعد اكتشاف أن المصرفيين السويسريين ساعدوا عملاء أمريكيين في التهرب من الضرائب، اتخذت وزارة العدل مسارا مختلفا: فلم تستهدف البلد، إنما استهدفت المصرفيين والبنوك. وردا على ذلك، أصبح اللاعبون الخاصون المحاصرون جماعات ضغط رئيسية للإصلاح، وسرعان ما قدمت سويسرا تنازلات كبيرة بشأن السرية المصرفية لأول مرة. والدرس المستفاد هو الآتي: يجب أن تتضمن أي استجابة دولية فعالة عقوبات قوية ضد الجهات الممكنة الخاصة، بما في ذلك المحاسبون والمحامون— خاصة عندما يقومون بتسهيل نشاط إجرامي مثل التهرب الضريبي.

معلومات من الخارج عن دافعي الضرائب لديها، لكنها لا تشارك سوى معلومات قليلة في الاتجاه الآخر، ومن ثم يمكن لغير المقيمين اقتناء أصول في البلد في ظروف سرية للغاية، وهو ما يجعل الولايات المتحدة ملاذا ضريبيا كبيرا. ومع ذلك، حقق معيار الإبلاغ المشترك بعض النتائج. فقد قدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في يوليو ٢٠١٩ أن ٩٠ بلدا تبادلت معلومات حول ٤٧ مليون حساب بقيمة ٤,٩ تريليون يورو؛ وأن الودائع المصرفية في الملاذات الضريبية قد انخفضت بنسبة ٢٠٪ إلى ٢٥٪؛ وأن الإفصاحات الطوعية قبل التنفيذ قد حققت ٩٥ مليار يورو على هيئة إيرادات ضريبية إضافية لأعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين، والتي تضم اقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية.

وكانت المبادرة الكبرى الأخرى هي مشروع تآكل القواعد الضريبية ونقل الأرباح الذي يستهدف الشركات متعددة الجنسيات. وكان هذا المشروع هو الجهد الذي بذلته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل «إعادة موازنة الضرائب مع المضمون الاقتصادي» دون الإخلال بالإجماع الدولي القائم منذ فترة طويلة الداعم لمبدأ المعاملة على أساس تجاري (arm's length principle)، والذي تعزز بفعل الشركات متعددة الجنسيات المتهربة من الضرائب وحلفائها. وعلى الرغم من أن مشروع تآكل القواعد الضريبية ونقل الأرباح تمكن من تحسين الشفافية للشركات متعددة الجنسيات، فقد نظرت إليه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في النهاية باعتباره فاشلا، وخاصة بالنسبة للاقتصاد الرقمي.

وقد أدركت الولايات المتحدة متأخرة أيضا أنه بالنسبة لاقتصاد كثيف الاستهلاك، من المنطقي تحويل حقوق فرض الضرائب إلى المكان الذي تحدث فيه المبيعات. وقد قامت اقتصادات الأسواق الصاعدة، بما في ذلك كولومبيا وغانا والهند، والتي اكتسبت المزيد من النفوذ ابتداء من عام ٢٠١٦، بالضغط في اتجاه اعتماد مناهج جديدة. وتدرس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حاليا صيغا قائمة على المبيعات فقط، لكن بعض البلدان ذات الدخل الأقل تفضل صيغة تشمل الموظفين والأصول الملموسة، والتي من شأنها منحهم حقوقا ضريبية أكبر. وتمثل هذه التحولات بعيدا عن عقيدة المعاملة على أساس تجاري خطوة نحو مطالب نشطاء الضرائب بتطبيق أسلوب التقسيم حسب صيغ محددة (formula apportionment).

وفي يناير ٢٠١٩ بدأ السد في الانهيار. فلأول مرة، أقرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي علنا بالحاجة إلى «حلول تتجاوز مبدأ المعاملة على أساس تجاري». وفي مارس، وصفت كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي آنذاك، الطريقة بأنها «قديمة» و«مضرة بشكل خاص للبلدان ذات الدخل المنخفض». وحثت على «إعادة التفكير بصورة جذرية» مع تحركات نحو مناهج تخصيص الدخل القائمة على الصيغة. وفي مايو، نشرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي «خارطة طريق» تقترح بموجبها إصلاحات تستند إلى ركيزتين: أولا، تحديد أين ينبغي دفع الضريبة وعلى أي أساس، وأي جزء من الأرباح ينبغي أن يخضع للضريبة على ذلك الأساس؛ ثانيا، حمل الشركات متعددة الجنسيات على دفع الحد

يبدو بالنسبة للعديد من الاقتصادات أن استضافة مركز مالي خارجي هو اقتراح ينطوي على خسارة للجميع

الباحثين أيضا «الأموال» (financialization) أو التحول من أنشطة تكوين الثروة إلى أنشطة أكثر افتراضية تعتمد على استخراج الثروة، مثل الاحتكار، والأعمال المصرفية التي تُعد «أضخم من أن تُترك للإفلاس»، واستخدام الملاذات الضريبية.

ويبدو أن التدفقات المالية التي تسعى إلى السرية أو التهرب من ضرائب الشركات هي على الأرجح النوع الذي يؤدي إلى تفاقم لعنة التمويل وعدم المساواة وزيادة التعرض للأزمات، ويتسبب في أضرار سياسية غير قابلة للقياس الكمي لدى اختراق رأس المال الذي يكتنفه السرية للنظم السياسية الغربية. ومع تدفق رأس المال المالي من البلدان الأفقر إلى الملاذات الضريبية في العالم الغني، ستتبعه هجرة اليد العاملة.

وكما هو الحال دائما، هناك حاجة إلى مزيد من البحث هنا. ومع ذلك، يبدو بالنسبة للعديد من الاقتصادات أن استضافة مركز مالي خارجي هو اقتراح ينطوي على خسارة للجميع: فهو لا ينقل الضرر إلى الخارج فقط إلى بلدان أخرى، بل إلى الداخل أيضا، إلى البلد المضيف. ويمكن للبلدان التي تدرك هذا الخطر أن تتصرف من جانب واحد لكبح جماح مراكزها المالية الخارجية، وذلك بالخروج ببساطة من السباق نحو القاع وكبح نشاط الملاذات الضريبية مع تحسين رفاهية مواطنيها في الوقت ذاته. فهذه صيغة قوية وراحة. **FD**

نيكولاس شكسون هو مؤلف «Poisoned Wells» وهو كتاب عن لعنة الموارد في غرب إفريقيا؛ و«Treasure Islands» عن الملاذات الضريبية؛ وأخيرا «The Finance Curse»، عن البلدان ذات القطاعات المالية المتضخمة.

المراجع:

Cobham, Alex, and Petr Janský. 2017. "Measuring Misalignment: The Location of US Multinationals' Economic Activity versus the Location of their Profits." *Development Policy Review* 37 (1): 91–110.

—. 2018. "Global Distribution of Revenue Loss from Corporate Tax Avoidance: Re-Estimation and Country Results." *Journal of International Development* 30 (2): 206–32.

Crivelli, Ernesto, Ruud A. de Mooij, and Michael Keen. 2015. "Base Erosion, Profit Shifting and Developing Countries." IMF Working Paper 15/118, International Monetary Fund, Washington, DC.

Henry, James S. 2016. "Taxing Tax Havens." *Foreign Affairs*, April 12.

Sahay, Ratna, and others. 2015. "Rethinking Financial Deepening." IMF Staff Discussion Note 15/08, International Monetary Fund, Washington, DC.

Zucman, Gabriel. 2017. "How Corporations and the Wealthy Evade Taxes." *New York Times*, November 10.

وعلى مستوى أعمق، علينا النظر فيما يلي. إن محرك النظام الخارجي هو المنافسة بين البلدان لتوفير أفضل السبل لتجنب الضرائب والإفصاح والتنظيم المالي. وتقليديا، يتم تحديد مثل هذا السباق نحو القاع على أنه مشكلة عمل جماعي تتطلب حولا تعاونية متعددة الأطراف. لكن المناهج التعاونية لها عيوب. فبعض البلدان تميل إلى ممارسة الغش في سعيها إلى اجتذاب رأس المال المتنقل، لذلك يمكن أن يكون العمل الجماعي أمرا بالغ الصعوبة. علاوة على ذلك، من الصعب حشد الناخبين دعما للتعاون المعقد عبر الحدود، خاصة عندما يكون الهدف هو مساعدة الأجانب أو البلدان منخفضة الدخل.

وهناك نهج مختلف جذريا وأكثر قوة. والسؤال ذو الصلة هو: هل التدفقات المالية التي تجتذبها الملاذات الضريبية تساعد البلدان المستقبلية؟ من المؤكد أنها تساعد مجموعات مصالح هناك—عادة في المهن المصرفية والمحاسبية والقانونية والعقارية—لكن هل تعود بفائدة على البلد ككل؟

هناك فرع جديد ومتنامٍ من البحوث أجراه صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية وجهات أخرى يشير إلى أن الإجابة هي لا. فهذه الكتابات التي تتناول «التمويل المفرط»، ترى أن نمو القطاع المالي مفيد حتى نقطة مثلى بعدها يبدأ في إلحاق الضرر بالنمو الاقتصادي (راجع الشكل البياني في الصفحة السابقة). ومعظم الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرهما من الملاذات الضريبية الرئيسية، تجاوزت تلك النقطة منذ فترة طويلة. وبالنسبة لها، فإن تقليص القطاع المالي لإزالة الأنشطة المالية الضارة يتعين أن يعزز الرخاء. وبجانب هذا البحث، فقد قمت بالاشتراك مع جون كريستنسن، المستشار الاقتصادي السابق لجزيرة جيرسي، الملاذ الضريبي البريطاني، بوضع مفهوم لعنة التمويل، والتي تصيب البلدان التي لديها قطاع مالي متضخم، وهو مفهوم شبيه بلعنة الموارد التي تزعج بعض البلدان التي تعتمد على سلع أساسية مثل النفط. وثمة أسباب متعددة وراء «مفارقة الفقر في خضم الوفرة»، هذه: هجرة العقول من الأشخاص المهرة من الحكومة والصناعة والمجتمع المدني إلى القطاع المهيمن ذي الأجور المرتفعة؛ وارتفاع عدم المساواة الموهن للنمو بين القطاعات المهيمنة والقطاعات الأخرى؛ وزيادة الأسعار المحلية التي تجعل القطاعات التجارية الأخرى أقل قدرة على المنافسة مع الواردات؛ وفترات الازدهار والانحيار المتكررة في أسعار السلع الأساسية والأصول المالية؛ وزيادة السعي للكسب الربيعي وفقدان ريادة الأعمال على حساب الأنشطة الإنتاجية والمولدة للثروة لدى تدفق الأموال السهلة. ويتنقد بعض